



التمويل الإسلامي في النظام المالي الجديد

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

البنك والمستثمر « نحو تكتل "شينغين" مصرفي في منطقة الشرق الأوسط تركيا، سورية، لبنان »
١ تشرين الثاني ٢٠١٠ | بيروت

بسمه تعالى

يسعدني المشاركة في هذا اللقاء بعنوان " نحو تكتل "شينغين" مصرفي في منطقة الشرق الأوسط: تركيا، سورية، لبنان"، وأنا على يقين بأن لدى هذه الأطراف الثلاث مقومات مشتركة للنجاح في شتى الميادين وأن توحيد المساعي بيننا لا بد من أن يأتي بنتائج مثمرة.

إن الهدف من مداخلتني اليوم هو تسليط الضوء على دور التمويل الإسلامي في النظام المالي الجديد. ولكي نستطيع تبيان أهمية هذا الدور والفرص المتاحة لنا سوف أتحدث في المحور الأول عن النظام المالي الحالي والثغرات التي أدت للحاجة لنظام مالي جديد، ثم أنتقل في المحور الثاني الى خصائص التمويل الإسلامي ولاسيما إمكانيته في معالجة الثغرات المشار إليها، وأختم في المحور الثالث بالعوائق التي تواجه هذا النوع من التمويلات.

المحور الأول: النظام المالي الحالي

تغيرت الأنظمة المالية عبر التاريخ مع التغيرات التي طرأت على العوامل الخارجية المؤثرة عليها سواءً الإقتصادية أو السياسية أو التكنولوجية وغيرها. وقد لاحظنا هذه التغيرات عقب الحروب، الكساد الكبير، تطور التجارة الدولية، العولمة، الأزمة الآسيوية، أزمة الدوت-كوم، وأخرها الرهن العقاري الإئتماني في الولايات المتحدة الذي تطور ليشكل الأزمة المالية الأحدث التي تدفع باتجاه التغيير في النظام المالي. ورغم هذه الأحداث وما رافقها من تغيرات معروفة للجميع. إلا أننا بحاجة لاستعراض نشأة هذه الأزمة وأسبابها بغية تحديد معالم النظام المالي الجديد.

لقد كان الجميع يتغنى بالنظام الحالي حتى الأمس القريب. ومع بداية عام ٢٠٠٧ بدأت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية تتفاقم بوتيرة متسارعة، وكانت المصارف تحاول جاهدة تجاوز الأزمة لكن دون جدوى، مما دفع المصرف المركزي الأميركي Federal Reserve الى التدخل مع بداية عام ٢٠٠٨ بتخفيض الفائدة من ٤,٢٥% الى ٢% بحلول شهر نيسان من ذلك العام. وكلنا نعلم أن سبب هذه الأزمة هو تراكم وتنامي الفوائد على هذه الأدوات. وفي نهاية العام ذاته بدأت المصارف تتهاوى، مما دفع السلطات الأميركية للتدخل بأشكال عدة وصولاً الى التدخل المباشر بخطة الإنقاذ الشهيرة، بقيمة ٧٠٠ مليار دولار وشراء الأصول السامة من المصارف المتداعية. ومع أن الأسئلة بدأت تطرح حول صحة نظام الأسواق المالية الحرة (الإقتصاد الليبرالي) في ظل هذه التدخلات، إلا أننا لسنا بصدد البحث في هذا الأمر وإنما مجرد التأكيد على أنه كان من الأجدى التدخل بوضع أنظمة تحد من هذه المخاطر قبل الوصول الى هذه المرحلة.

وبالنظر الى هذه الأزمة نجد أن المسبب لها هو الفائدة المفروضة على التمويلات للقطاع الإسكاني (وتضخم أسعار العقارات) بسبب منح التسهيلات بشكل مفرط (ضعف الرقابة على مخاطر الإئتمان) وتوفر سيولة وهمية (عدم كفاية رأس المال) وزيادة الطلب على العقارات بشكل غير منطقي ... الخ، والمحصلة تعود بشكل أساسي الى الفائدة (أي الربا). ولا يعد ذلك بأمر غريب حيث أن النظام المالي الحالي يقوم على أساس الإلتجار المالي Financial Trade (أي يعتمد على السيولة ومعدلات الفائدة)، ولا يشترط أن ترتكز الأدوات المالية على الأصول سواءً كلياً أو جزئياً. وعليه، يستطيع هذا النظام أن ينمو بنسب مختلفة عن النمو الإقتصادي الفعلي، مما يؤدي الى وجود فقاعات مالية ذات مخاطر مرتفعة. ولعله يمكن القول أن أكثر الأدوات المالية التي تساهم في هذه الفقاعات هي المشتقات المالية (خيارات الأسهم المكشوفة وخيارات الفائدة والعقود الآجلة). ومن الجدير بالذكر هنا أن مصرف لبنان منع التعامل في هذه المشتقات في عام ٢٠٠٤.

وبالنتيجة بدأ البحث عن بديل يستبعد الأثر السلبي للفوائد ويتعد عن المضاربات (اي المقامرات عبر المشتقات المالية) ويزيد من درجة الإرتباط بين النظام المالي والإقتصاد الحاضر له.

المحور الثاني: التمويل الإسلامي

في خضم هذه الأزمة، بدأت الأنظار تتجه نحو قطاع الصيرفة الإسلامية التي تميزت بمناعة نسبية مقارنة بقطاع الصيرفة التقليدية من جهة وبفائض السيولة من جهة أخرى، حيث بدأت العديد من الدول على رأسها كل من بريطانيا وفرنسا بإصدار القوانين والتشريعات التي من شأنها تنظيم عمل المصارف الإسلامية أو بالحد الأدنى تشريع بعض الأدوات المالية الموافقة للشريعة الإسلامية. فقد بدأت بريطانيا بالأبحاث الميدانية لإصدار الصكوك ، كما أصدرت فرنسا قانوناً منعت بموجبه تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية في حين سمحت بإصدار وتداول الصكوك.

ومن الجدير بالذكر هنا أنه رغم إعتبار صناعة الصيرفة الإسلامية يافعة مقارنةً بالصيرفة التقليدية (عمر هذه الصناعة يناهز الثلاثين سنة)، إلا أنها قديمة العهد حيث عُرِفَت العمليات المالية المستخدمة في هذه الصناعة منذ بداية الرسالة الإسلامية مع النبي محمد(ص)، فقد استخدم عمليات المضاربة والمشاركة في تجارته في رحلتي الشتاء والصيف، ثم تطور العمل التجاري ليشمل عدداً من العمليات الأخرى كالمرابحة والسلم والإجارة والحوالة والى ما هنالك، لكن معظم هذه العمليات تمت إعتماًداً على المعارف الشخصية دون أن يكون هناك حاجة لوجود مؤسسات تمويل، وبالتالي إقتصر هذا التطور على العمل التجاري. ولكن مع تطور التجارة الدولية ودخول المصارف التقليدية الى كافة الأسواق التجارية بما فيها تلك الأسواق الإسلامية ظهرت الحاجة الى وجود مصارف بديلة تلتزم بالشريعة الإسلامية، فكان في البداية ظهور المصارف اللاربوية ومن ثم المصارف الإسلامية وكان هذا الظهور والنمو خجولا حتى الأمس القريب.

إلا أن صناعة الصيرفة الإسلامية قد تطورت في الأونة الأخيرة بشكل ملحوظ (بلغت قيمة مجمل الموجودات لأكبر 500 مؤسسة 822 مليار دولار وفقاً لإحصائيات S&P لعام 2009)، ويعود السبب الأساس لهذا التطور استحداث أدوات مالية موافقة للشريعة الإسلامية ومنافسة في الوقت ذاته للأدوات المالية المعتمدة من قبل الصيرفة التقليدية، ولعل أهم هذه الأدوات هي "الصكوك" على مختلف أنواعها الذي صنفها البعض بشكل خاطئ على أنها سندات إسلامية (Islamic Bonds) بسبب التشابه في بعض الخصائص بينها وبين السندات.

في حين أننا لسنا بصدد الدخول في تفاصيل العمليات المذكورة أو أصول فقه المعاملات، سنكتفي بإستعراض عدد من الخصائص الأساسية المشتركة لهذه العمليات بما يساعدنا على التعرف على الدور المتوقع لها في النظام المالي الجديد.

(١) " لا ربا" أي عدم إستخدام الفائدة المحرمة شرعاً، وبالتالي لا تربو الأموال بحد ذاتها ولكن تتغير ثروة الفرد بتحقيق الأرباح والخسائر مقابل تحمل مخاطر العمليات الاقتصادية، وهو ما يعرف بـ "الغنم بالغرم".

(٢) يجب أن تكون هذه العمليات مبنية على أصول (Asset -Based) أو مرتكزة عليها (Asset- Backed)، وبالتالي تتميز هذه الصناعة بكونها ترتكز على أسس التجارة الاقتصادية (Economic Trade) أي أن نموها يعتمد على النمو الاقتصادي للبيئة الحاضنة لهذه الصناعة.

(٣) كما يمنع الغرر في هذه الصناعة، وبالتالي لا يمكن المجازفة بعمليات مرتفعة المخاطر مما يجعلها شبيهة بلعب الميسر. وبالتالي تمنع الأدوات مثل المشتقات المالية (Derivatives) وحقوق الخيار المكشوفة.

ونلاحظ هنا بشكل جلي الإرتباط بين هذه الخصائص وأسباب الأزمة المالية العالمية المذكورة آنفاً، وبالتالي المحفز لتوجه العالم نحو هذه الصناعة. بل ويمكن القول أننا نشهد تسابق بعض الدول الأوروبية لتصبح المركز المالي لهذه العمليات في القارة الأوروبية. ومحاولة مقارعة الدول ذات الباع في هذه الصناعة ونخص بالذكر دول الخليج العربي (السيما البحرين) والسودان وماليزيا وبعض دول الشرق الأوسط.

المحور الثالث: العوائق القائمة في وجه التمويل الإسلامي

قد يظن البعض بناءً على ما سبق أن التمويل الإسلامي هو الحل لهذه الأزمة، بل قد يشكل بحد ذاته النظام المالي الجديد، لكننا ندرك أن المصارف الإسلامية هي جزء من كل في نظام مصرفي عالمي يتسع لها ولنموها والاستفادة من تجربتها. ومن هذا المنطلق، وللدارسين لهذه الظاهرة، فإننا نقدم تشخيصاً للعوائق العديدة التي تحيق بها علنا نتمس سويًا" ملامح لنظام مالي جديد مرن مواكب للتطورات ومتطابق مع متطلبات الاقتصاد الحقيقي والمعايير الدولية. يمكن تلخيص أبرز العوائق بالتالي:

(١) **تطبيقات الشريعة:** تعتمد الصيرفة الإسلامية على الشريعة الإسلامية، ولكن هذه الشريعة تختلف في التفاصيل بين المدارس الفقهية المختلفة (الشافعي، المالكي، الحنبلي، الحنفي، الجعفري)، كما إن طبيعة المصارف الإسلامية تقتضي وجود هيئة شرعية تنظم عمل المصرف من الناحية الشرعية وبالتالي تختلف العمليات بين المصرف والآخر حتى بوجود أعضاء هيئة شرعية مشتركين بين هذه المصارف. ورغم أن محاولات توحيد وتمييط هذه التشريعات من قبل مجامع الفقه والمجلس الشرعي

التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AOIFI)، إلا أنها لم تصل الى الحل الامثل حتى الآن.

٢) **الإطار التنظيمي والقانوني الداعم لهذا النظام:** تفتقر معظم الدول لوجود قوانين ترعى عمل المصارف الإسلامية، وفي حال وجود مثل هذه القوانين فقد تفتقد للأسس التنظيمية، مما لا يوفر البيئة المناسبة لنمو هذه الصناعة في هذه الدول من جهة، ولا يسمح لانتشار هذه الصناعة عالمياً بشكل سريع.

٣) **الأدوات المالية الإسلامية:** إن الاتجاه الغالب بسبب ضغط المنافسة مع هذه الأدوات التقليدية أضى بمحاولة "أسلمة" الأدوات المالية التقليدية بدلاً من تصميم هذه الأدوات انطلاقاً من الشريعة الإسلامية البحتة.

٤) **النقص في الكادر البشري:** إن هذه الصناعة تحتاج الى توفر العديد من الخبرات المتنوعة حيث أن مجال البحث والتطوير لا زال يعتبر في بداياته، فعلى الرغم من وجود العديد من المشايخ والفقهاء إلا أن العدد لا يزال قليلاً جداً بحيث نرى بعض هؤلاء الفقهاء يجلسون في عدد من الهيئات الشرعية تزيد عن ٥٠ هيئة. كما أن هذا النقص يمتد ليشمل الخبرات المالية (المهندسين الماليين) التي تكون على إطلاع كافٍ على فقه المعاملات مما يساعدها على تصميم وتطوير الأدوات المالية الإسلامية.

٥) **السيولة:** تضطر المصارف الإسلامية الى الاحتفاظ بحجم من السيولة لاسيما بسبب إختلاف الفترات المالية لمصادر الأموال واستخداماتها، ففي حين يرغب المستثمر في المصارف الإسلامية وفقاً لعقود المضاربة بحرية التحرك فتكون استثماراته قصيرة الأجل، تلزم المصارف الإسلامية بالدخول في استثمارات متوسطة وطويلة الأجل بسبب طبيعة الأدوات المالية الإسلامية المتاحة حالياً. مما يدفعها للإبقاء على حجم من السيولة غير المنتجة لمواجهة متطلبات السوق والمستثمرين.

وفي الختام، نرى أنه يتوجب علينا مواجهة العديد من التحديات للمضي قدماً في تطوير التمويل الإسلامي، ولكن الباب غير مغلق والفرصة متاحة أمامنا. إلا أننا نحتاج الى التعاضد لإنجاحها، وربما نجاحنا في تكوين كتل شنغين مصرفي في الشرق الأوسط (سورية ، تركيا ، لبنان)، مع تحفيز هذه الصناعة ومساعدتها في تخطي العقبات المذكورة سوف يرسى حجر الزاوية لكي تتمكن المؤسسات المالية الإسلامية من بلوغ النمو المطلوب للمنافسة الحقيقية جنباً الى جنب مع الصيرفة التقليدية على المستوى الداخلي والدولي.

وشكراً.